Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Août 2011
02 غشت 2011

المغرب/ حقوق الإنسان/ إعلام
المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي "نفيا قاطعا" ما نسب لرئيسه من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي

الرباط/ 1/ 8/ ومع/ نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان, اليوم الإثنين "نفيا قاطعا", ما نسب لرئيسه السيد إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي, في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ," وذلك لكون السيد اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء ."

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان, في بلاغ له , " أن مقالا نشر بيومية "الصباح" في عددها الصادر اليوم فاتح غشت 2011, نسب تصريحات للسيد اليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي."

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي , الذي استند عليه المقال, " لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال."

وفي نفس السياق, ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد "بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية", المشار إليه في المقال, والذي لم يحضره السيد اليزمي, جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان, لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها" بتونس.

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة, بمقر المجلس بالرباط ,خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها .

وحسب المصدر ذاته, فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس, دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر, واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الـ CNDHينفي إعطاء اليزمي لتصريحات بشأن ملف الحسين المنوزي

=

هسبريس من الرّباط:
2011-08-01 20:43:00

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن بلاغ صحفي معمم من قِبله وتوصلت به هسبريس، عن "نفيه القاطع" لما نسب إلى رئيسه "إدريس اليزمي" من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية.. وقال البلاغ بأن " اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء".

وورد ضمن الوثيقة: "نسب مقال بيومية الصباح، في عددها الصادر اليوم فاتح غشت، تصريحات لليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي".. وأردفت: "كما أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي، في 21 يوليوز، والذي استند عليه المقال، لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال".

بأن إدريس اليزمي حضر الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء المذكور وبمقر المجلس، دون أن CNDH كما كشف الـ يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

اليزمي ينفي ما نسب له من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي

الإثنين, 01 آب/أغسطس 2011 19:47
موقع لكم

قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن ما نسب من تصريحات لإدريس اليزمي، رئيس المجلس، بخصوص مصير الحسين المنوزي لا وجود لها، مشيرا إلى أن اليزمي لم يحضر أصلا لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، والذي نسبت فيه تصريحات لليزمي حول المنوزي.

جاء ذلك في بلاغ أصدره المجلس ردا على مقال نشر بيومية "الصباح"، في عددها الصادر اليوم فاتح غشت 2011، حول الموضوع.

وأوضح المجلس أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي، الذي استند عليه المقال، "لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال."

وأكد المجلس أن اللقاء المنعقد "بمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية"، المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010إلى حين زوال موجبها بتونس."

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها.

وقال المجلس إن اليزمي حضر الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، مشددا على أنه تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

LaKome.com

لجنة وطنية لإطلاق سراح كبوري ورفاقه واتهام لمجلس اليازمي بالانتقائية

الثلاثاء, 02 آب/أغسطس 2011 01:40
مصطفى لمودن

تأسست يوم الأحد 31 يوليوز بالرباط لجنة وطنية مفتوحة من أجل إطلاق سراح المناضل الصديق كبوري ومحجوب شنو ومن معهما، بحيث حوكموا مؤخرا ابتدائيا واستئنافيا بالسجن والغرامات على خلفية الاحتجاجات التي عرفتها مدينة بوعرفة (شرق المغرب جنوب وجدة) منذ 2007، في إطار تنسيقية مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات العمومية، ثم تأججت الاحتجاجات مع "حركة 20 فبراير"، وخاصة الأحداث التي عرفتها مدينة بوعرفة في 18 ماي الأخير من اعتقالات ومداهمات شملت البيوت ومؤسسة تعليمية، بالإضافة إلى العسكرة المستمرة للمدينة منذ ذلك الوقت.

مناضلة ومناضلا. وتحملت ذة. نعيمة 19وقد تمخض الجمع العام التأسيسي عن تشكيل سكرتارية مفتوحة، بها لحد الآن ، كما تكونت لجان وظيفية حول "الإعلام والتواصل" و"المالية" والجانب "الحقوقي (كلاف مهمة المنسقة الوطنية (محامية والقانوني".. من مهامها المنتظرة "إعداد برنامج نضالي تعبوي غايته العمل على الإطلاق الفوري لسراح المناضلين الصديق الكبوري والمحجوب شنو وباقي رفاقهم المعتقلين" حسب ما جاء في بلاغ صادر عن السكرتارية.

ومن المنتظر أن تهيء السكرتارية برنامجا في اجتماع لاحق يعقد يوم الأربعاء 3 غشت بمقر "المنظمة الدمقراطية للشغل" ابتداء من الثالثة بعد الزوال، تطبيقا لتوصيات الجمع العام الذي حضرته عدة هيئات سياسية ونقابية وحقوقية وجمعوية وأشخاص ذاتيين، ومن المنتظر تهيء ملف حول قضية المعتقلين، وتنظيم ندوة صحافية، والاتصال بعدة هيئات ومنظمات معنية وطنيا ودوليا، وتنظيم قافلة ومهرجان بوجدة وبوعرفة، ومهرجان وطني مماثل بالعاصمة وإعداد كل الشروط المطلوبة للتضامن مع المعتقلين وأسرهم حتى إطلاق سراحهم.

وقد صدرت في حق المعتقلين أحكام قضائية من طرف محكمة الاستئناف بوجدة في الملف الجنحي التلبسي عدد1134 على2011 - بتاريخ 2011/07/26 - والمتمثلة في سنتين سجنا نافذا بالنسبة للمناضلين الصديق كبوري والمحجوب شنو، ومابين 18 و16 شهرا سجنا نافذا بالنسبة لباقي الشباب الثمانية الآخرين.. بينما جرت الأحكام الابتدائية في بوعرفة يوم الخميس 16 يونيو الفائت.

قبل اعتقاله تحمل الصديق كبوري مسؤولية كاتب الاتحاد المحلي لنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهو أستاذ بالثانوية ، ومنسق التنسيقية المحلية لمناهضة الغلاء وتدهور الخدمات العمومية ونائب كاتب فرع الحزب "الإعدادية "الفتح الاشتراكي الموحد، ونائب كاتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان...

من جانبه محجوب شنو يتحمل مسؤولية الكاتب العام لقطاع الإنعاش الوطني التابع للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وهو مستخدم بنفس القطاع.

حضر الجمع العام التأسيسي مناضلون من المنطقة الشرقية، من ضمنهم حسن العماري المنسق الجهوي لمتابعة معتقلي بوعرفة، وقد قدم تقريرا موجزا عن الاعتقال والمحاكمات وظروف السجن ومعاناة الأسر، والأوضاع في بوعرفة التي وصفها بغير الاستثنائية، واعتبر الجميع أن المحاكمة سياسية، وأضاف أنهم راسلوا واتصلوا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص أمين المجلس ثلاث مرات، ومحمد اليازمي رئيس نفس المجلس لمرتين "من أجل فتح تحقيق.. لكن وقع تعامل انتقائي مع حالة بوعرفة" حسب وصفه.. وقد تلا أثناء التأسيس بيانا صادرا عن المعتقلين الصديق كبوري ومحجوب شنو من داخل سجن وجدة توقفا فيه عند مجمل الأحداث التي سبقت اعتقالهما، بحيث "شهدت مدينة بوعرفة سلسلة من الاحتجاجات السلمية النقابية القطاعية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية حول واقع التهميش والفقر والبطالة والحكرة والحرمان و... وذلك منذ ما يزيد على أربعة سنوات لكن المنعطف الخطير كان بتاريخ 18 ماي 2011 وعلى إثر تدخل قمعي شرس في حق الاحتجاج السلمي لساكنة مدينة بوعرفة والقطاعات وجراء الملاحقات للمحتجين إضافة إلى اقتحام

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وأضاف "..والاعتقالات العشوائية والسب والشتم والضرب والرفس والركل والإهانة - المنازل ومؤسسة تربوية – إعدادية البيان أنه "تم إجراء لقاءات مع المسؤولين حول الأوضاع لنفاجأ بموجة الاعتقالات في صفوف مجموعة من الشباب" وذلك "ضمن سيناريو محبوك ينم عن العقلية الانتقامية والنيل منا ليتم الزج بنا في محاكمة "صورية " سياسية بجميع المقاييس رغم كل الدلائل التي تصب في برائتنا من جميع التهم المفبركة لتصدر في حقنا أحكام جائرة وقاسية ابتدائيا واستئنافيا هي .الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" و"المفهوم الجديد للسلطة" حسب البيان"عنوان ادعاءات

وقد أعلن المعتقلان شجبهما لاعتقالهما، وأن ذلك كان "لأسباب يعرفها القاصي والداني والهادفة للنيل من نضالاتنا السلمية العادلة والمشروعة وإسكات مدينة بوعرفة المناضلة والصامدة، وناشدا " كافة الإطارات الديمقراطية والتقدمية الحقوقية والنقابية والسياسية والحركات الاحتجاجية إلى المزيد من التضامن معا قضيتنا العادلة إلى حين إطلاق سراحنا ومعانقتنا الحرية"، وطالبا في بيانهما اعتبارهما "كمعتقلين سياسيين – العزل عن معتقلي الحق العام- توفير أجواء متابعة الدراسة – "...رفع القيود الزيارة – الحق في التوصل بالمادة الإعلامية بانتظام

ومن أوجه التضامن السابقة تنظيم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لقافلة تضامنية إلى بوعرفة في 14 يونيو المنصرم، وقد عرفت يومه المدينة إضرابا عاما، كما دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب جهوي يومي الأربعاء والخميس 14، 15 يونيو.. وأصدر الحزب الاشتراكي الموحد بيانا من جانبه في 27 يوليوز أعلن فيه " استغرابه الشديد لهذه الأحكام"، وأعتبر "أن المحاكمة هي محاكمة سياسية بامتياز وتندرج في مسلسل التضييق على الحزب الاشتراكي الموحد بسبب دعمه لحركة 20 فبراير ومقاطعته للدستور الممنوح الذي لا يستجيب لطموحات الشعب المغربي في إقرار ديمقراطية فعلية ترسخ مبدأ السيادة للشعب، وتربط تحمل المسؤولية بالمحاسبة، هذا المسلسل الذي تجسد منذ الهجوم على مقر الحزب واقتحامه في 13 مارس 2011 وتواصل بتعرض مجموعة من مناضلي الحزب للاعتقال والتعنيف والقمع الذي طال مجموعة من مناضلي الحزب في عدة مناطق خلال مشاركتهم في التظاهرات السلمية دعما لمطالب الإصلاح وإقرار الديمقراطية، ليتوج ذلك باعتقالات بوعرفة التي شملت ثلاثة من مناضلي الحزب، من ضمنهم الرفيق الصديق كبوري نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي بوعرفة وكاتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومناضل حقوقي معروف على الصعيد الوطني والرفيق المحجوب شنو وهو عضو مكتب فرع الحزب الاشتراكي الموحد ببوعرفة ، وطالب نفس الحزب في ختام بيانه "الدولة بتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا "وكاتب نقابة عمال الإنعاش الوطني ببوعرفة الظرف الدقيق من تاريخ المغرب والمتسم بنضال الشعب المتواصل من أجل الإصلاح السياسي والقضاء على الاستبداد والفساد وهو ما يتطلب من الدولة ضرورة التجاوب مع مطالب الشعب المشروعة وضرورة الإسراع بالإفراج عن كافة "المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي مدينة بوعرفة المناضلة..

يوليوز كذلك "يدين بشدة هذه الأحكام التي لا 27وأصدر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بيانا مماثلا في تستند على أي مبرر قانوني، بل و يطعن في مصداقية هذه المحاكمة في مجملها، لكونها مجرد محاكمة صورية تستهدف شل وعرقلة عمل النشطاء الحقوقيين والمناضلين النقابيين والسياسيين، ووضع حد للحركة الاحتجاجية التي ما انفكت تشهدها منطقة بوعرفة والتراجع على المكاسب التي حققتها ساكنة المدينة والتي لعب فيها المناضلان المعتقلان كبوري وشنو دورا كبيرا" وبعدما وقف البيان عند ظروف المحاكمة غير العادلة طالب "بإجراء تحقيق تكميلي نظرا لظهور يدين بشدة هذه "معطيات جديدة من أجل استجلاء حقيقة ما وقع يوم 18 ماي ببوعرفة"، والمكتب المركزي لنفس الجمعية المحاكمة السياسية والحكم الصادر عنها ويعتبرها انتهاكا سافرا للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، و"يستنكر تمادي الدولة في توظيف القضاء للانتقام من المناضلين وترهيب "1998الصادر عن الأمم المتحدة سنة ..."المواطنين

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

NADOR PLUS ناظور
إعلام إلكتروني بقيمة مضافة
www.nadorplus.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي إعطاء اليزمي لتصريحات بشأن ملف المنوزي

ناظور بلوس – و.م.ع

نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الإثنين " نفيا قاطعا"، ما نسب لرئيسه إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي، في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ،" وذلك لكون اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء ."

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له ، " أن مقالا نشر بيومية "الصباح" في عددها الصادر اليوم فاتح غشت 2011، نسب تصريحات للسيد اليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي ."

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي ، الذي استند عليه المقال، " لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال ."

وفي نفس السياق، ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد "بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية"، المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها" بتونس .

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها .

وحسب المصدر ذاته، فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مغربي أخبار

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي نفيا قاطعا ما نسب لرئيسه من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي

01/08/2011 22:06:00

نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الإثنين " نفيا قاطعا"، ما نسب لرئيسه السيد إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي، في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ،" وذلك لكون السيد اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء ".
وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له ، " أن مقالا نشر بيومية الصباح" في عددها الصادر اليوم فاتح "غشت 2011، نسب تصريحات للسيد اليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي ".

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي ، الذي استند عليه المقال، " لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال".

وفي نفس السياق، ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد "بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية"، المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره السيد اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها" بتونس.

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها.

وحسب المصدر ذاته، فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أندلس
جريدة مغاربة العالم

اليازمي ينفي التحدث عن مصير المنوزي

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن بلاغ صحفي معمم ، عن "نفيه القاطع" لما نسب إلى رئيسه "إدريس اليزمي" من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية.. وقال البلاغ بأن " اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء."

وورد ضمن الوثيقة: "نسب مقال بيومية الصباح، في عددها الصادر اليوم فاتح غشت، تصريحات لليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي".. وأردفت" :كما أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي، في 21 يوليوز، والذي استند عليه المقال، لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال."

كما كشف الـ CNDH بأن إدريس اليزمي حضر الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء المذكور وبمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

العاطلون يصرون على التصعيد

قوبلت الوقفة الاحتجاجية التي نظمها، أخيرا، عاطلون ينتمون إلى الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالرباط، أمام الولاية، بتدخل وصفه عدد من أعضاء الجمعية ب"العنيف"، خلف إصابات متفاوتة الخطورة في صفوفهم، فيما تستمر عمليات اقتحامهم مؤسسات وإدارات عمومية.

وأوضح مصدر من الجمعية أن الوقفة الاحتجاجية، جاءت في إطار "برنامج نضالي سطرناه، وسنمضي فيه إلى حين الاستجابة إلى مطالبنا التي لا تتجاوز حقنا في العمل"، مشيرا إلى أنه عوض أن تستجيب الجهات الحكومية المعنية بملفنا إلى هذه المطالب، فوجئنا بتدخل أمني عنيف".

واضطر العاطلون المحتجون إلى الاستمرار في شكلهم الاحتجاجي أمام الباب الخلفي لولاية العاصمة، مؤكدين أن "القمع لا ينتج إلا إصرارا منا على المزيد من النضال حتى انتزاع مطالبنا المشروعة"، يضيف المصدر ذاته.

من جهة أخرى، يتواصل مسلسل احتلال مقرات مؤسسات عمومية وأحزاب ومجالس وطنية، إذ اقتحم حوالي ألف من العاطلين المنضوين تحت لواء المجموعة الوطنية للمجازين والتنسيقية الوطنية للمجازين، الأسبوع الماضي، مقر وزارة الثقافة بالرباط، في محاولة منهم الضغط على الجهات الوصية من أجل إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية.

وردد العاطلون شعارات مطالبة بما يعتبرونه حقهم المشروع في التشغيل والتوظيف، حاملين لافتة يدعون من خلالها إلى فتح حوار معهم، مهددين بالاعتصام داخل مقر الوزارة إلى أن تبادر الحكومة باتخاذ إجراءات ملموسة لتمكينهم من الوظيفة العمومية، قبل أن يتراجعوا عن قرارهم، عقب توصلهم بوعود بعرض معاناتهم على المسؤولين الحكوميين.

وكان العاطلون اقتحموا بداية الأسبوع الماضي، مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، وفي وقت سابق مقر مجلس مدينة الرباط، واعتصم آخرون فوق سطح مقر الوزارة الأولى، واحتل عاطلون مقر حزب الاستقلال، فيما لم تسلم مقرات العمالات والجماعات الحضرية بدورها في جل المدن من عمليات الاقتحام، التي يقودها عاطلون حاملو شهادات عليا، لإجبار المسؤولين على "فتح حوار جاد ومسؤول والرد الفوري على مطالبنا وتنفيذ الوعود الممنوحة"، حسب قولهم.

هجر المغلي

Revue de Presse Homme